

المبحث الرابع

عرض لبعض مصادر علم التجويد

ليس التَّجديد هو صاحب الحقِّ الوحيد في الابتكار بل أضف إليه إحياء الثَّرات القديم في تحقيقه وتوضيح مفرداته وبيان مداخله ومعرفة سماته، وكم كان هناك الكثير من المُصنَّفات التي رحلت برحيل أصحابها دون أن تمتد إليها يد الرِّحمة بالتحقيق والتعليق، حيث بذل فيها أصحابها الجهد خدمة لأبناء العربيَّة فأفنوا أعمارهم في سبيل تصنيفها ولكن حُرمت منها جميع الأجيال في مختلف عصورها، فكان من الممكن بل ومن المؤكَّد أنَّها ستعود على الدارسين والباحثين بالخير والفائدة.

وفي مجال الدِّراسات التَّجويدية وجدنا كثيرًا من المُصنَّفات التي تزيّن رفوف المكتبات فاستبشرنا بقدمها وكدنا أن نعانق من قاموا بتحقيقها والتعليق عليها، فأمة بلا تراث أمة بلا هويَّة فاقدة القيمة ضعيفة البنيان، وقيمة هذه المُصنَّفات أنها تعالج ضبط النُّطق وتصحيحه عند تلاوة آيات الذكر الحكيم.

وفي هذه الصِّفحات أعرض لمصدرين من مصادر علم التَّجويد، وذلك ببيان الأهمية ثم طريقة التَّصنيف والشرح والتحليل والتَّوضيح؛ ترى في الأول منهما دراسة خاصَّة بالصَّوت المفرد من حيث التَّعرُّف على مخارجه وصفاته، ثم بعض الأحكام الناشئة عن التَّركيب، والآخر خاصٌّ بالشُّقِّ بالآخر الذي ينحصر في ظاهرة الثَّون السَّاكنة والثَّنوين؛ وذلك من خلال مَنْ قام بالعرض، ثم الحديث عن المُصنِّف والمحقِّق، وأخيرًا المادة العلميَّة.

الكتاب الأول: التَّحديد في الإتيقان والتَّجويد لأبي عمرو الداني (ت 444هـ)⁽¹⁾

البداية لكل دارس لغوي يجب أن تكون من نقطة البداية، ونقطة البداية هنا

تشير وبكل وضوح إلى مصادر علم التّجويد التي باتت مصدرًا أصيلاً لدارس الأصوات العربيّة ولكل من يريد أن يتفكّه في علم العربيّة ويدرك أسرارها، ليست فقط عن طريقة الأداء الصّحيح والنّطق المستقيم ولكن أيضًا بالدلالات التي أبرزتها وصنّفها صفات الحروف، فالقوّة والضعف لهما ما لهما من قوة التّأثير ونبض التّعبير، وهذا الكتاب الذي نحن بصدد التّعريف به مصدر أصيل من مصادر الدّراسات التّجويدية أو قل الدّراسات الصّوتية، يقدّم له ويقوم بعرضه من خلال عدّة سطور فارس من فرسان الدّراسات اللغوية في مصر والعالم العربي وهو الدكتور/ رشاد محمد سالم⁽¹⁾، وذلك في عبارات موجزة يشير من خلالها إلى قيمة هذا الكتاب وأهميته في مجال الدّراسات الصّوتية، وفي الوقت ذاته يشير إلى هذه القيمة والقامة التي قامت بتحقيقه ودراسته وهو الدكتور/ غانم قدوري الحمد وهو أستاذ في قسم اللغة العربيّة بكلية الشريعة جامعة بغداد والذي قدّم مهر حبه للقرآن الكريم ولغته وخاصّة في مجال الدّراسات الصّوتية رسالته للدكتوراه وموضوعها: (الدّراسات الصّوتية عند علماء التّجويد) تلك التي انتهى فيها إلى عدّة نتائج منها: أنّ علم التّجويد يعد مصدرًا أصيلاً من مصادر الدّراسات الصّوتية، وأنّ دارسي الأصوات العربيّة المحدثين لم يستطيعوا أن يقدموا في دراستهم للأصوات الدّائبة (حروف المدّ والحركات) شيئًا متميزًا على ما قدّمه علماء التّجويد، وكم من موضوعات كانت معالجة علماء التّجويد لها أعمق وأوسع من معالجة علماء العربيّة!!⁽²⁾.

فترى الوعي والفهم العميق لقيمة وأهمية هذا الكتاب عندما يصدر حديثه بهذه الكلمات التي تُعدّ من أهمّ التّأثيرات التي أخرجتها هذه الرّسالة، وتراها كذلك

(1) وهو أستاذ في كلية اللغة العربيّة بالقاهرة جامعة الأزهر قسم أصول اللغة، وحاليًا مدير الجامعة الفاسمية بالشّراكة بدولة الإمارات العربيّة المتّحدة. وقد اكتفى بهذا التحقيق ولم يشر إلى التحقيق الآخر لهذا الكتاب وهو للدكتور/ أحمد عبد التّواب الفيومي - الطبعة الأولى 1993م.

(2) الدّراسات الصوتية عند علماء التّجويد د. غانم قدوري الحمد ص575، 580 - مطبعة الخلود - بغداد - 1406هـ-1986م.

في هذه النتيجة الأخرى وهي: إن علم الأصوات العربي القديم يتمثل بكتب علم التجويد أكثر ممّا يتمثل بالنصوص الموثقة في كتب النحو والصرف والمعاجم؛ وذلك لأنّ كتب علم التجويد مخصّصة لدراسة الأصوات. والإهمال التام لها من قبل المشتغلين بدراسة الأصوات العربيّة يناقض مقتضى المنهج العلمي الصحيح، وإذا كان لهم عذر في أنّ أهم كتب علم التجويد لا يزال مخطوطاً فإنّي أرجو أن يكون هذا البحث كافياً لإقناعهم بضرورة الالتفات إلى تلك الكتب والاحتفال بها دراسة وتحقيقاً⁽¹⁾.

وإضافة إلى هذه القيمة التي أخرجتها هذه الرسالة وتتمّة لها وفي مقدمة الدراسة الخاصّة بكتاب (التّحديد) يقول محقّق الكتاب: «ولا يعني ما أحرزه علم الأصوات اللغويّة في الوقت الحاضر من تقدّم كبير- أنّا يجب أن نهمل النصوص القديمة في دراسة الأصوات العربيّة، سواء كانت متمثلة بكتب علم التجويد أم كتب الصرف والنحو، فلا تزال تلك النصوص مفيدة من الناحيتين التاريخيّة والعلميّة، لا سيما كتب علم التجويد التي لم تنل من العناية إلا القليل. ويبدو لي أن النهوض بعلم الأصوات اللغويّة عندنا يحتاج إلى أمرين: الأول هو نشر النصوص القديمة التي تتضمن مباحث صوتيّة، خاصّة كتب علم التجويد. والثاني هو ترجمة نتائج الأبحاث الصوتيّة المعاصرة، حتى يتمكن دارسو الأصوات العربيّة من الاستفادة من تلك النتائج في تقويم الدّرس الصوتي العربي، دون أن يفقد أصالته»⁽²⁾.

وأما عن قيمة هذا الكتاب فتراها بإيجاز في تلك الكلمات والعبارات التي يصدر بها المحقّق الصفحة الأولى من الكتاب يقول فيها: «وكتاب (التّحديد) يقدّم مثلاً للدّرس الصوتي العربي القديم لم يألّفه المشتغلون اليوم بعلم التجويد، ولم يطلع عليه دارسو الأصوات العربيّة من قبل، وسوف يكون هذا الكتاب نافعا لكلا

(1) السابق بتصرف يسير ص582، 583.

(2) التّحديد في الإلتقان والتجويد لأبي عمرو الداني. دراسة وتحقيق د. غانم قدوري الحمد ص5، 6 - دار عمار- عمان - الأردن 1421هـ-2000م.

الفريقين، فالمشتغلون بعلم التّجويد يجدون فيه ما يسعفهم في تعليم النّطق العربيّ الفصيح، ودارسو الأصوات العربيّة يجدون فيه مباحث جديدة في دراسة الأصوات العربيّة⁽¹⁾.

وأما عن محتويات كتاب (التّحديد) بإيجاز فقد اشتمل على قسمين:

القسم الأول: خاصّ بالدراسة والتي تحدث في أولها عن الدّاني: حياته وثقافته، وثانيها عن مؤلّفات الدّاني، وثالثها كتاب «التّحديد» موضوعه وأهميته ونسخه الخطيّة ومنهج التّحقيق. وفيه يوضح الباحث أنّ منهج الدّاني في كتابه يُعدّ منهجاً مبتكراً لم ينسج فيه على مثال سابق مما كان له الأثر البيّن في كتب التّجويد فيما بعد. ويعرض أبواب الكتاب ثم يؤكّد أنّ منهج الدّاني استغرق كلّ المباحث المتعلقة بعلم التّجويد، ولا يكاد الذين ألفوا في هذا العلم بعد الدّاني يخرجون عن هذا المنهج إلا في التّقديم والتّأخير أو التّفصيل والإيجاز، وكذلك الذين ألفوا في علم الأصوات النّطقي من المحدثين، وينتهي إلى أنّ الكتاب يحتل مكانة متميّزة بين كتب علم التّجويد ومرد ذلك إلى: مكانة المؤلّف وأنّه من أشهر المؤلّفين في علوم القرآن، وأنّ الكتاب من أقدم الكتب المؤلّفة في علم التّجويد، إن لم يكن أقدمها على الإطلاق، ثم اشتمال مادته على دراسة مخارج الأصوات وحروفها - الأحكام الناشئة عن التّركيب - التّأكيد على رياضة اللسان بذلك. ويكفي أنّ العلماء نقلوا نصوصاً من كتاب التّحديد وردّوها في كتبهم، وأنّ طريقة الدّاني في المعالجة تميّز بالوضوح والسّهولة وعدم التعقيد. إضافة إلى ذلك معالجته لبعض المواضيع مثل موضوع: (المدّ وأنواعه ومقاديره)⁽²⁾.

ونقول بأنّ دراسة الأصوات مفردة هي التّمهيد لمعرفة حالها عند التّركيب، حيث يقول ابن الجزري: «فإذا أحكم القارئ النّطق بكل حرف على حدته موفّ حقه فليعمل نفسه بإحكامه حالة التّركيب؛ لأنّه ينشأ عن التّركيب ما لم يكن حالة

(1) السابق ص5.

(2) ينظر: السابق من ص44:46.

الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب، وقوي وضعيف، ومفخّم ومرفّق، فيجذب القوي حالة الضّعيف، ويغلب المفخّم المرفّق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقّه إلا بالرياضة الشديدة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التّجويد بالإتقان والتّدريب⁽¹⁾.

أما القسم الثاني: وهو النّصّ المحقّق في مقدّمته يبيّن المؤلّف السبب الذي دفعه إلى تأليفه وهو على حد قوله: «فقد حداني ما رأيت من إهمال قراء عصرنا ومقرئي دهرنا تجويد التّلاوة وتحقيق القراءة وتركهم استعمال ما ندب الله -تعالى- إليه وحثّ نبيه ﷺ وأمتّه عليه من تلاوة التّنزيل بالتّرسل والتّرتيل أن أعملت نفسي في رسم كتاب خفيف المحمل، قريب المأخذ في وصف «علم الإتقان والتّجويد»، وكيفية التّرتيل والتّحقيق، على السبيل التي أداها المشيخة من الخلف، عن الأئمة من السلف⁽²⁾. ثم تحدّث في الأبواب الأربعة الأولى عن معنى التّجويد والتّحقيق والأخبار الواردة في ذلك ومذاهب أئمة القراءة في استعماله، وفي باب آخر يتحدّث عن حقائق الألفاظ وحدود النطق بالحروف فيبيّن معنى المتحرك والمسكن والمختلس والمرام والمشتم والمهموز والمسهّل والمحقّق والمشدّد والمخفّف والممدود والمقصور والمبيّن والمدغم والمخفّض والمفتوح والممال. وتحدّث في البابين التاليين عن مخارج الحروف وصفاتها، فبعد أن ذكر مخارج الحروف بيّن معنى الحروف المهموسة والمجهورة والشديدة والرّخوة والمطبقة والمنفتحة والمستعلة والمستقلة والمستطالة وحروف المدّ واللين وحروف الصّفير والمتفشي والمستطيل والمكرر والهاوي والمنحرف وحرفي الغنة.

وتحدّث الدّاني في الباب الأخير عن كيفية الوقوف ومعنى الرّوم والإشمام،

(1) النشر/1، 214، 215.

(2) التحديد ص66.

وعن مواضع الوقف وأنواعه ومصطلحاته، ثم يختم الدّاني كتابه مؤكّداً على أهمية علم العربيّة ومدى حاجة القراء إليه.

ومجمل القول كما يقول د. رشاد محمد سالم إنّ هذا الكتاب أصيل في بابه، وأنّه لا غنى عنه لدارسي التّجويد والأصوات، وقد بذل فيه محقّقه جهداً مشكوراً، وصدّره بدراسة ضافية أكسبته جدّاً وزادته أهمية. ثم ختم عباراته بالدّعاء لمؤلّف هذا الكتاب ولمحقّقه.

الكتاب الآخر: نزهة المشتغلين في أحكام النُّون السّاكنة والتّنوين لابن القاصح العذري (ت 801هـ)

هذا مصدر آخر من مصادر الدّراسات التّجويدية أوالصوّتيّة جاء متأخراً عن الكتاب الأول بنحو أربعة قرون تقريباً كان لعالم آخر له اسمه ووسمه في مجال القراءات القرآنيّة كسابقه وإن كان أقلّ شهرة منه قام بتحقيقه فارس آخر من فرسان هذا الميدان وهو الدكتور/ صالح مهدي عباس الحضيري وهو أستاذ في جامعة بغداد، قدّمه المحقّق في ثمان وعشرين⁽¹⁾ ورقة اقتصر فيه على جانب التّحقيق فقط دون تقديم دراسة عن المادة العلميّة التي بداخل الكتاب، وهذا واضح مع صفحة عنوان الكتاب ومادته الدّراسيّة التي اقتصر في الحديث عنها عن مُصنّف الكتاب ثم التّعريف بالرسالة في هذه السُّطور وهي: «تضمنت هذه الرّسالة المسماة: نزهة المشتغلين في أحكام النُّون السّاكنة والتّنوين» أحكام النُّون السّاكنة والتّنوين التي يحتاج القراء والنّاطقون بالعربيّة إلى معرفتها وضبطها لإتقان تلاوة القرآن الكريم بإعطاء الحروف حقها من حيث الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء، وهي الأحكام الأربعة التي تبنّتها هذه الرّسالة وعالجت موضوعها بكل دقّة وأمانة، من أجل الوصول إلى النُّطق بكلمات القرآن الكريم على وجه يكون مطابقاً لنطق السّلف الصّالح في تلقّيهم لكيفياته المحدّدة كابرًا عن كابر إلى قارئه الأول

(1) وذلك في العدد الرابع والعشرين من ص 257: 285- الصادر في شوال 1423هـ-ديسمبر 2002م.

رسول الله ﷺ. ومن هنا كانت رغبتني في تحقيق هذه الرسالة ونشرها؛ لتعمّ فائدتها ويمكن الانتفاع بها⁽¹⁾.

ثم تحدث عن نسختي الرسالة وعمله في التحقيق أشار من خلاله إلى قواعد التحقيق المتبعة والمعروفة في كل نصّ محقق من خلال خمس نقاط، وذلك في ثمان ورقات من صفحة مائتين وواحد وستين إلى صفحة مائتين وثمان وتسعة وستين.

ثم قام المحقق بتقديم النصّ المحقق في إحدى عشرة ورقة من صفحة مائتين وتسعة وستين إلى صفحة مائتين وثمانين، ثم الصفحات الخمس الأخرى استخدمها المحقق في وضع الورقة الأولى والأخيرة من نسخة جامعة الملك سعود، ثم قائمة المصادر والمراجع.

وقد ركّز المصنّف في كتابه على الجانب السِّيَاقِي أو التَّرَكِيبِي للأصوات العربيّة، وهو ما يسمّى في علم اللغة الحديث بالفونولوجي اقتصر فيه على ظاهرة صوتيّة واحدة خاصّة بالتُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين، وهي أكثر الطّواهر الصّوتية شهرة وذكرًا وعليها مدار علم التَّجْوِيد؛ وذلك لوجود كثير من الأحكام التي تتعرّض لها، وهذه الظاهرة يبرز فيها الدّور الحقيقي للتفاعل والتأثير والتأثر بين الأصوات، وهذا الجانب من أهم جوانب الدّراسة الصّوتيّة.

ويقدّم المؤلّف ملخصًا لبحثه يقول فيه: «هذا البحث هو عبارة عن تحقيق رسالة في أحكام التَّجْوِيد بعنوان «نزّهة المشتغلين في أحكام التُّون السَّاكِنَة والتَّنْوِين» لابن القاصح (ت 801هـ). وهي تعنى بالأحكام الأربعة: الإظهار، والإدغام والقلب والإخفاء. وقد اعتمد الباحث على نسختين مخطوطتين:

- إحداهما من جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، وتقع في أربع ورقات.

- والأخرى من دار صدام للمخطوطات، وتقع في ثلاث ورقات. وقدّم للنصّ المحقّق بترجمة للمؤلف عرض فيها ما جادت به المصادر من سيرته العلميّة، وشيوخه، ومكانته، وتلاميذه ومُصنّفاته. ثم بيّن عمله في التّحقيق بما يضمن سلامة النصّ، وضبطه، وتخريج آياته وقراءاته، والتّعريف بأعلامه. وقد أحصى المؤلّف أمثله القرآنية في هذه الرّسالة، فإذا هي ثمانون مثلاً موزّعة على الأحكام كالآتي:

- عشرون للإظهار.

- ثلاثة للقلب.

- اثنا عشر للإدغام.

- خمسة وأربعون للإخفاء.

وأما عن الكتاب نفسه فأكتفي بذكر بعض النّماذج منه، حيث يقول المُصنّف: «اعلم أن للثون الساكنة والتّنوين عند حروف المعجم أربعة أحكام: إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء.

فالحكم الأول: الإظهار: وهو أن يكونا -يعني الثون الساكنة والتّنوين- مظهرين، وذلك عند حروف الحلق وهي ستة، وقد جمعتها في أوائل هذه الكلمات وهن نصف بيت من بحر الطويل فقلت:

* أخي هاك علماً حازه غير خاسر* وهي الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، سواء كانت هذه الحروف متّصلة مع الثون الساكنة في كلمة، أم منفصلة عنها في كلمة أخرى،

فالمنفصلة نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: 62] وقرئ بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الثون ...

والمتّصلة نحو: ﴿وَيَنْوَتَ﴾ [الأنعام: 26] ... وشبه ذلك.

والتّنوين نحو: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 10] ... وقرئ بإخفاء الثون الساكنة والتّنوين عند الحاء والغين المعجمتين والمشهور هو الإظهار.

الحكم الثَّاني: الإدغام: وهو أن يكونا -يعني الثُّون السَّاكنة والتَّنوين- مدغمين في سِتَّة أحرف يجمعهن قولك: (يرملون) وهي: الياء، والرَّاء، والميم، واللام، والواو، والثُّون. وذلك إذا كانت الثُّون السَّاكنة والتَّنوين في كلمة وأتى بعدها حرف من هذه الحروف في أول كلمة أخرى فيدغمان -يعني الثُّون السَّاكنة والتَّنوين- في اللام والرَّاء بلاغثة نحو: ﴿وَلَكِنْ لَا﴾ [البقرة: 12] ... وقد رُوي في الغثة عند اللام والرَّاء روايات شاذة يطول ذكرها، والمختار عدم الغثة عند القراءة. ويدغمان -يعني الثُّون السَّاكنة والتَّنوين- في الأربعة الباقية بغثة، ففي الميم، نحو: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: 26] ...

وفي النون، نحو: ﴿مَنْ نُورٍ﴾ [النور: 40] ...

وفي الياء نحو: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: 8] ...

وفي الواو: ﴿عَشَوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [البقرة: 7] ...

وروي خلف عن حمزة إدغامها في الياء والواو بغير غثة، والمختار الغثة مع الإدغام. وأمَّا إذا كانت الثُّون السَّاكنة مع الياء أو مع الواو في كلمة واحدة، فلا خلاف في إظهارها، نحو: ﴿الَّذِي تَأْتِي﴾ [البقرة: 85] و﴿صِنُونُ﴾ [الرعد: 4]. فرع: وأظهر الثُّون من هجاء سين عند الميم من ﴿طَسَمَ﴾ في أول الشعراء والقصص حمزة، وأدغمه الباقون ...

الحكم الثالث: القلب: فيقلبان -الثُّون السَّاكنة والتَّنوين- ميمًا عند حرف واحد وهو الباء وسواء اتَّصلت الثُّون السَّاكنة بالباء في كلمة أم انفصلت عنها في كلمة أخرى، نحو: ﴿أَنْبَاهُمْ﴾ [البقرة: 33] متَّصلة. و﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: 27] ومواضع آخر. و﴿صُمُّ بَكْمُ﴾ [البقرة: 18] منفصلة.

الحكم الرابع: الإخفاء وهو حال بين الإدغام والإظهار، عار من التَّشديد فيخفيان -يعني الثُّون السَّاكنة والتَّنوين- مع بقاء غثتها عندنا في حروف المعجم وهي خمسة عشر حرفًا: التَّاء والثَّاء، والجيم، والدَّال، والذَّال، والزَّاي، والسَّين، والشَّين، والصاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء، والفاء، والقاف، والكاف.

وقد جمعتها في أوائل هذا البيت فقلت :

تَلا ثَمَّ جَا دُرٌّ ذَكَا زَادَ سَلُّ شَذَا صَفَا ضَاعَ طَابَ ظَلَّ فِي قُرْبٍ كَامِلٍ
اعلم أنّه لا خلاف بين القراء أجمعين في إخفاء الثون الساكنة بهنّ في كلمة
أم انفصلت عنهنّ في كلمة أخرى، فالإخفاء عند الثاء نحو: ﴿مِنْ مَحْتَهَا الْأَنْهَرُ﴾
[البقرة: 25] ومواضع آخر ...

وعند الثاء نحو: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: 25] ...

وعند الجيم، نحو: ﴿إِنْ جَاءَ كُرٌّ﴾ [الحجرات: 6]. وإذا تأملت هذه الأمثلة
وجدت منها عشرين مثالا للإظهار، واثني عشر مثالا للإدغام، وثلاثة للقلب،
 وخمسة وأربعين للإخفاء، فذلك ثمانون مثالا⁽¹⁾.

والمُصنّف كما هو واضح قد اكتفى ببعض الأمثلة الخاصّة بهذه الأحكام مع
تقديم التعريف بكل حكم من هذه الأحكام من خلال دلالة الاصطلاحية، وقد أكّد
ذلك المحقّق بتقديم التعريف بها مرّة أخرى في الهامش، ولكن المُصنّف عرض
لهذه الأحكام دون تقديم العلل والأسباب الخاصّة بها وكذلك فعل المحقّق،
وتتميمًا للفائدة أذكر ذلك اعتمادًا على المخرج والصفة وإن كان المخرج هو الأصل.

فعلة الإظهار: «أَنَّ الثُّونَ السَّاكِنَةَ وَالتَّنْوِينَ بَعْدَ مَخْرَجِهَا مِنَ الْحَلْقِ،
فلم يحسن الإدغام، لأنّ الإدغام إنّما يحسن مع تقارب المخارج، فلما تباعدت
مخارجهما لم يكن بد من الإظهار، الذي هو الأصل، وإنّما يخرج عن الأصل لعلّة
تقارب المخارج، فإذا عدم ذلك رجع إلى الأصل، وهو الإظهار، والإدغام
في ذلك يعده القُراء لحنا لبعده جوازه»⁽²⁾.

وعلة الإدغام بغير غنة «هو قرب مخرج اللام والرّاء من مخرج النون، لأنّهنّ
من حروف طرف اللسان، فحسن الإدغام في ذلك لتقارب المخارج، وزاده قوة أنّ

(1) ينظر: السابق من ص 271: 281.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/ 161.

الثون والتّنوين إذا أدغما في الرّاء نقلاً إلى حرف الرّاء، وهي أقوى منهما فكان في الإدغام قوّة للحرف الأول، وأيضاً فإنّ لام التّعريف تدغم فيهن، ولما كان حقّ الإدغام دخول الحرف الأول في لفظ الثّاني بكلّيته أدغمت الغنّة، التي في الثّون والتّنوين معهما، في الرّاء واللام، ولم يبق للغنّة لفظ، وكمل بذلك التّشديد⁽¹⁾.

وعلة الإدغام بغنّة: «هو إدغام المثليين والأول ساكن ... فأما علة إدغامها في الميم: فلمشاركتهم في الغنّة، ولتقاربهم في المخرج، للغنّة التي فيهن؛ لأنّ مخرج الثّون الساكنة والتّنوين والميم الساكنة من الخياشيم، فقد تشاركن في مخرج الغنّة، فحسن الإدغام، مع أنّ الثّون مجهورة شديدة والميم مثلها، فقد تشاركن في الجهر والشّدة، فهما في القوّة سواء، في كل واحد جهر وشدّة وغنّة، فحسن الإدغام وقوي، وبقيت الغنّة ظاهرة، لئلا يذهب الحرف بكلّيته ... وعلة إدغام الثّون الساكنة والتّنوين في الياء والواو وإظهار الغنّة هي ما بينهما من التّشابه، وذلك أنّ الغنّة التي في الثّون تشبه المدّ واللين، اللذين في الياء والواو، فحسن الإدغام لذلك. وأيضاً فإنّ الواو من مخرج الميم فأدغمت الثّون فيها، كما تدغم في الميم لمؤاخاة الميم الواو في المخرج، ولذلك بقيت الغنّة ظاهرة، كما تبقى في الميم والياء والواو، ولأنّه لما الواو تدغم في الياء نحو: طياً ولياً، جاز إدغام الثّون الساكنة في الياء، كما جاز في الواو ... وعلة بدل الثّون الساكنة ميمًا إذا لقيها باء أنّ الميم مؤاخية للباء؛ لأنّها من مخرجها ومشاركتها لها في الجهر، والميم أيضاً مؤاخية للثّون في الغنّة وفي الجهر، فلما وقعت الثّون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها في الباء، لبعد ما بين مخرجيهما، وبعد إظهارها لما بينهما من الشّبه، ولما بين الثّون وأخت الباء من الشبه وهي الميم، أبدلت منها حرفاً مؤاخياً لها في الغنّة، ومؤاخياً للياء في المخرج، وهو الميم ...

وعلة إخفاء الثّون والتّنوين عند هذه الحروف، أنّ الثّون الساكنة قد صار لها مخرجان: مخرج لها وهو المخرج التّاسع، ومخرج لغنّتها، وهو المخرج التّاسع

(1) السابق 1/161، 162.

عشر على مذهب سيبويه، فأتسعت بذلك في المخرج، بخلاف سائر الحروف، فأحاطت، باتّساعهم بذلك في المخرج، بحروف الفم، فشاركتها في الإحاطة بها، فخفيت عندها، وكان ذلك أخفّ، لأنّهم لو استعملوها مظهرة لعمل اللسان فيها من مخرجها، ومن مخرج غنّتها، فكان خفاؤها أيسر ليعمل اللسان مرّة واحدة⁽¹⁾.

وبعد هذه السطور التي استعرضنا فيها جزءاً يسيراً من تراثنا في علمي الأصوات والتّجويد أرى أن علم الأصوات لا ينفصل بحال من الأحوال عن علم التّجويد، وإن أردنا للأول التّهضة والتّقّدّم فليكن من خلال العلم الآخر، وأنّ التّقصير في إدراك ذلك فيه جانب عظيم من جوانب الإهمال، فكما استفدنا من جهود الخليل وسيبويه في التّأصيل لعلم الأصوات وابن جنّي في التّوسعة والشرح والتّوضيح فلنستفد من علم التّجويد خاصّة ما يتّصل منه بتراثنا القديم، فهو وإن جاء متأخراً عن العلوم الأخرى إلا أنّه عظيم القيمة ثري النّفع والخير والفائدة، تجد فيه الدّقة الفائقة والعناية الكاملة في اختيار مصطلحاته ووصف مفرداته بالرغم من تنوع وكثرة مُصنّفاتِه، تعجب كثيراً عندما ترى ذلك في هذه العصور، ولكنّا نقول بأنّ القرآن الكريم يمتلك بكلماته وعباراته وحروفه عقول وقلوب من آمنوا به وصدّقوه فيبدعوا في تحديد مخارج وصفات الأصوات سواء ما كان منها منفرداً أم ما يتّصل بحالة التّركيب والسّياق، والمُصنّفات قديماً وحديثاً خير شاهد ودليل.